مدخل الندوة

إسمحوا لي في بداية أشغال ندوتنا هذه أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للسيد العميد وحيد الفرشيشي ومن معه من أساتذة الكلية وموظفيها ردا على حسن إستقبالهم لنا وترحابهم بطلب عقد فعاليات ندوتنا بديارهم ونحنكلنا أمل في أن تكون هذه المناسبة فرصة لإفتتاح عقد شراكة وتعاون فكري وثقافي وتنظيم ملتقيات وحوارات علمية والمساهمة في توثيق ونشر أعمالنا المشتركة, وأنا على يقين بأن هذه المصافحة الأولى سوف لن تبقى الوحيدة ولن تكونألأخيرة ,

أما بخصوص موضوع ندوتنا الذي يتناول بالدرس الذكرى الخمسين لمحاكمة منظمة آفاق العامل التونسي التي إلتأمت سنة 1975فنحن ننشد طرح بعض الإشكاليات والقضايا المعقدة التي تثيرها مثل هذه المحطات التاريخية ونتساءل هل حظيت بما تستحق من الدرس والتمحيص أم أنها بقيت قسرا مغمورة لما تنطوي عليه من أحداث أليمة وذكريات موجعة,,,هلإستخلصنا منها ما يكفينا من دروس وعبر أم إننا أميل إلى التجاهل والتناسي درءا لنكث الجراح ورأفة بذاكرتنا المثخنة,,,,ونحن حين نتناول ماضينا لسنا من هواة رمي الورود والتباهي بالأوسمة والنياشين لكننا لسنا أيضا ممن يتنكرون لماضيهم أو يحاولون إخفاء ما كان يمكن أن يشوبه من هنات أو أخطاء,,نحن أوفياء لماضينا وذاكرتنا بما حملا من سلب وإيجاب,,,ونحن نتحمل مسؤوليات أفعالنا وأقوالنا وهي في المحصلة الأخيرة مدعاة للرفعة والإعتداد,,,

إننا نريد من هذه الندوة أن تفتح الباب لتنظيم سلسلة متواصلة من ورشات البحث والتنقيب لا تقتصر على المحاكمات السياسية ومحاكمات الراي فقط بل تتجاوز ذلك إلى التقييم النقدي الدقيق لتطور السلطة القضائية في بلادنا خاصة منذ قيام دولة الإستقلال وأن تنكب أيضا على تطور مجلتنا الجزائية وخاصة القوانين المتعلقة بالقضايا السياسية وقضايا الرأي وإلى أين وصلت نضالات المجتمع المدني في مجال مناهضة الإنتهاكات ومقاومة القمع والتعذيب والإعتداء على الحقوق والحريات,,

خمسون عاما مروا الآن على محاكمة منظمتنا ورفاقنا في ظروف لم تتوفر فيها أدنى شروط المحاكمة العادلة وعانوا خلالها ضروبا شتى من التنكيل والمعاملة القاسية والمهينة تواصلت خلال سنوات السجن وعانوا جميعهم حتى بعد السجن الحرمان من الكثير من حقوقهم المدنية والتهميش والتجويع وغيرها من ضروب المعاملة المهينة والحرمان من الحقوق مثل الحق في العمل والحق في الدراسة والسفر,,إلخ

فهل تغير الوضع اليوم ؟ وهل تحسنت ظروفالإعتقالوإرتفع منسوب توفر شروطالمحاكمةالعادلة؟وهل إرتفعتدرجة إإستقلاليةمؤسساتنا القضائسة ؟ أم أن الوضع ما زال على ما هو عليه من سوءالحال وتدهور الأوضاع ؟

إن المعلومات المتوفرة راهنا حول واقع عدالتنا ومؤسساتها لا تبعث على الإرتياح,,,بل لعلها اليوم مدعاة لإنشغال أكثر حدة ,,,وعلى ندوتنا هذه أن تساهم في تشخيص الوضع بصفة أكثر دقة وموضوعية وتساعدنا على توضيح رؤيتنا وإنارة نضالنا

ونحن ننشد من وراء أشغالنا هذه أن نفتتح الحوار والنقاش حول ورشات البحث التالية =

-1--ما هي أهم الإصلاحات التي يجب إدراجها على تشريعاتنا وقوانيننا لتوفير أكبر حد ممكن من الإستقلالية لمؤسساتنا القضائية ؟

-2—كيف نبني جبهة مدنية قوية وفعالة لمناهضة القوانين القمعية الجائرة والمعادية للحقوق والحريات ؟

---3 –ما هي الإجراءات النضالية الأكثر نجاعة الكفيلة بتوفير الحد الأدنى من شروط المحاكمة العادلة؟

__ 4 – ماذا وفرت لنا تجاربنا السجنية من رصيد ثري للمساهمة في صياغة رؤية وطنية للأصلاح الجزائي وإصلاح السجون ؟

وكلنا أمل في أن تنجح ندوتنا هذه في إدراج هذه الإشكاليات وكل ما يهم إستقلال القضاء في بلادنا ضمن أولويات الحركة الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني....

والسلام

محمد الحبيب مرسيط

أكتوبر 2025